A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/43/951
20 December 1988
ARABIC
ORIGINAL : SPANISH

UN LIBRARY
DEC 22 1988
UN/SA COLLECTION

الدورة الثالثة والاربعون
البند ٤٩ من جدول الاعمال

استعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للامم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة

المقرر : السيدة فلور اكسومسياميسا دي رودريغز (فنزويلا)

أولا - مقدمة

١ - في جلستها العامة ٣ ، المعقودة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، قررت الجمعية العامة بناء على توصية المكتب أن تدرج في جدول أعمال دورتها الثالثة والاربعين البند المعنون "استعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للامم المتحدة" وأن تحيله على اللجنة الخامسة . وقررت الجمعية العامة كذلك أن تنظر مباشرة ، في جلسة عامة وتحت هذا البند ، في تقرير اللجنة الخاصة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمعنية بإجراء دراسة متعمقة لهيكل ووظائف الجهاز الحكومي الدولي للامم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي . وقد اتخذت الجمعية العامة هذا القرار على أساس أنه لن يحكم سلفا ، بأي حال من الاحوال ، على ما قد يتخذ من ترتيبات للنظر في هذا البند مستقبلا .

٢ - ونظرت اللجنة الخامسة في البند ٤٩ مقرونا بالتقديرات المنقحة لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ تحت البند ١١٤ "الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩" ، في جلساتها ٧ و ٨ و ١٠ الى ١٣ و ١٤ و ١٦ و ١٨ و ١٩ و ٢١ و ٢٢ و ٢٤ و ٤٦ الى ٤٨ و ٥٠ و ٥١ المعقودة في ١٢ و ١٣ و ١٨ الى ٢٠ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٧ و ٢٨ و ٣١ تشرين الاول/اكتوبر و ١ و ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ، و ١٣ الى ١٥ و ١٨ و ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ . وترد التعليقات والملاحظات التي أدلي بها أثناء النظر في هذه البنود في المحاضر الموجزة ذات الموضوع (A/C.5/43/SR.7 ، و 8 و 10-12 و 14 و 16 و 18-19 و 21 و 23 و 24 و 46-48 و 50 و 51) .

٣ - وكان معروضا على اللجنة للنظر في هذه البنود الوثائق التالية :

(أ) تقرير لجنة البرنامج والتنسيق[(١)] ؛

(ب) التقرير المرحلي الثاني للامين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ : الاصلاح والتجديد في الامم المتحدة (A/43/286 و Corr.1) والتقارير ذات الصلة للجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (A/43/651 و Add.1) ؛

(ج) تقرير الامين العام عن مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ (A/43/524) والتقرير ذو الصلة للجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (A/43/929) ؛

(د) مذكرة من الامين العام عن المسائل المتعلقة بالميزانية البرنامجية : استخدام وتشغيل صندوق الطوارئ (A/43/324) وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية المتصل بذلك (A/43/929) ؛

(هـ) تقارير الامين العام عن التقديرات المنقحة ، بما في ذلك خطط الامين العام لتنفيذ التوصية ١٥ المتعلقة بتخفيض عدد الموظفين ، كما طلبت الجمعية العامة في قراريها ٢١٣/٤١ و ٢١١/٤٢ (A/C.5/43/1/Rev.1 و Add.1 و 2) وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية المتصل بالموضوع (A/43/651 و Add.1) .

ثانيا - النظر في المقترحات

ألف - مشروع القرار A/C.5/43/L.19

٤ - في الجلسة ٥٠ المعقودة في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، قدم نائب الرئيس عقب اجراء مشاورات غير رسمية ، مشروع قرار معنونا "تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ : التقرير المرحلي والتقديرات المنقحة لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ (A/C.5/43/L.19)" .

---

(١) ستصدر بوصفها الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والاربعون ، الملحق رقم ١٦ (A/43/16) .

٥ - وفي الجلسة نفسها اعتمدت اللجنة مشروع القرار دون تصويت (انظر الفقرة ١٠ ، مشروع القرار الاول) ، على أساس أن القرار ٥٠/٤٣ هاء والآثار الادارية والمالية المترتبة عليه (انظر تقرير اللجنة الخامسة A/43/901 و Corr.1) تَجُبُّ توصية لجنة البرنامج والتنسيق الواردة في الفقرة ٨٤ من تقريرها(٢) المشار اليه في الفقرة ١٧ من مشروع القرار هذا . وذكر رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية مشيرا الى أحكام الفقرة ١١ من القرار ٢١١/٤٢ ، أن اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ستتقدم بتعليقاتها وملاحظاتها على تقارير الامين العام المطلوبة في الفقرتين ١٨ و ١٩ من مشروع القرار A/C.5/43/L.19 .

٦ - وبعد اعتماد مشروع القرار ، أدلى ممثلو الجزائر وكينيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ببيانات تعليلا لمواقفهم (انظر A/C.5/43/SR.50) .

باء - مشروع القرار A/C.5/43/L.20

٧ - في الجلسة ٥١ المعقودة في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ، وفي أعقاب مشاورات غير رسمية ، قدم ممثل الهند مشروع قرار معنونا "مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ واستخدام وتشغيل صندوق الطوارئ" (A/C.5/43/L.20) .

٨ - وفي الجلسة ذاتها ، قام الرئيس بتنقيح مشروع القرار شفويا بأن أضاف اليه عبارة "وذلك بأن تؤدي الدول الاعضاء أنصبتها المقررة بالكامل ودون إبطاء" بعد عبارة "حتى يتم إنهاء الازمة المالية الراهنة إنهاء تاما" الواردة في نهاية الفقرة ١ من المنطوق .

٩ - وفي الجلسة ذاتها أيضا ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار بصيغته المنقحة شفويا دون تصويت (انظر الفقرة ١٠ ، مشروع القرار الثاني) .

---

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والاربعون ، الملحق رقم ١٦ (A/43/16) ، الجزء الثاني .

ثالثا - توصيات اللجنة الخامسة

١٠ - توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة باعتماد مشروعي القرارين التاليين :

مشروع القرار الاول

تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ : تقرير مرحلي
وتقديرات منقحة لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير الى قراريها ٢١٣/٤١ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ بشأن استعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للامم المتحدة ، و ٢١١/٤٢ المؤرخ في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ ،

وإذ تؤكد من جديد أن التدابير الرامية الى تحسين كفاءة الاداء الاداري والمالي للامم المتحدة وإلى تحسين عملية التخطيط والبرمجة والميزنة ينبغي أن تهدف الى زيادة فعالية المنظمة في معالجة المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتسهم فيها ، لكي يتم على نحو أفضل تحقيق مقاصد ميثاق الامم المتحدة واحترام المبادئ المحددة الواردة فيه ،

وإذ تلاحظ من تقرير الامين العام عن أعمال المنظمة(٣) أن الحالة العالمية الناشئة ستلقي حتما مسؤوليات اضافية على عاتق الامم المتحدة ،

وإذ تؤكد من جديد أيضا أنه يجب على جميع الدول الاعضاء أن تفي على الفور وفاء تاما بالتزاماتها المالية كما يحددها ميثاق الامم المتحدة ،

وإذ تؤكد ثانية أن الاستقرار المالي للمنظمة سيؤدي الى تيسير تنفيذ القرار ٢١٣/٤١ بكل أجزائه ، على نحو منظم ومتوازن ومنسق تنسيقا جيدا ،

---

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والاربعون ، الملحق رقم ١ (A/43/1) .

وقد نظرت في تقارير الامين العام ذات الصلة[٤] ،

وقد نظرت أيضا في الاجزاء ذات الصلة من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها الثامنة والعشرين[٥] ، وتقارير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية[٦] ،

وإذ تاخذ في الاعتبار الآراء التي أعربت عنها الدول الاعضاء أثناء النظر في هذين البندين في دورتها الثالثة والاربعين ،

١ - تجدد نداءها الى الدول الاعضاء لان تبرهن على التزامها تجاه الامم المتحدة ، في جملة أمور ، بالوفاء بالتزاماتها المالية وفقا لميثاق الامم المتحدة وفاء تاما وفي حينه ؛

٢ - تشدد على أن من الضروري ، للنجاح في تنفيذ عملية الاصلاح وإعادة التشكيل الهيكلي ، أن تبدد الشكوك التي تكتنف الحالة المالية في الوقت الحاضر ؛

٣ - ترحب بتصميم الامين العام على مواصلة جهوده لتنفيذ ما يقع ضمن اختصاصه من توصيات فريق الخبراء الحكوميين الدوليين الرفيعي المستوى المعني باستعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للامم المتحدة[٧] ، المعتمدة في القرار ٤١/٢١٣ ووفقا للفقرة ٧ من القرار ٤٢/٢١١ ؛

---

(٤) A/43/286 and Corr.1, A/43/324, A/43/524 and A/C.5/43/1/Rev.1 and Add.1 and Add.2 .

(٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والاربعون ، الملحق رقم ١٦ (A/43/16, Corr.1, (Part I) and Add.1, A/43/16 (Part II) and Add.1) .

(٦) A/43/651 and Add.1 and A.43/929 .

(٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والاربعون ، الملحق رقم ٤٩ (A/41/49) .

٤ - تكرر تأكيد تأييدها للأمين العام في الوفاء بمسؤولياته بوصفه المسؤول الاداري الاول للمنظمة ؛

٥ - تشدد على أنه يجب ألا يكون لتنفيذ قرارها ٢١٣/٤١ أثر سلبي على البرامج والانشطة الصادر تكليف بها ؛

٦ - تؤكد أنه ، وفقا للانظمة والقواعد الموجودة حاليا ، بينما يمكن اقتراح تنقيحات في الميزانيات البرنامجية لتحقيق أهداف تلك البرامج والانشطة بصورة أكثر كفاءة ، ينبغي انجاز النواتج المطلوبة على وجه التحديد في الاسانيد التشريعية ، انجازا كاملا ؛

٧ - تطلب الى الامين العام أن يقدم تنقيحاته المشار اليها في الفقرة ٦ أعلاه الى الجمعية العامة في سياق الميزانيات البرنامجية المقترحة ؛

٨ - تكرر تأكيد أن المضي في تنفيذ قرارها ٢١٣/٤١ يجب أن يتم بطريقة متوازنة وبمرونة بغية تحسين هيكل الامانة العامة وتكوينها ؛

٩ - تؤيد توصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن تقرير الامين العام عن تنفيذ التوصية ١٥ من توصيات فريق الخبراء الحكوميين الدوليين الرفيعي المستوى بصيغتها المعدلة بتخفيض قدره ١٠ في المائة في ملاك خدمات المؤتمرات في نيويورك وجنيف ، مما يستتبع تخفيضا في إجمالي الوظائف مقداره ١٣,١ في المائة بنهاية فترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ ؛ وتؤيد كذلك توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية بأن تستتبع التسوية المطلوبة في إطار الباب ٣٩ من الميزانية البرنامجية استعادة ١٠٠ وظيفة على أن يكون مفهوما أن استعادتها لن تتطلب اعتمادات اضافية لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ ؛

١٠ - تطلب الى الامين العام أن يقدم ، في سياق ميزانيته البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ ، توصيات محددة لاستيعاب تكاليف الوظائف المشار اليها أعلاه ، بما في ذلك ، الى أقصى حد ممكن ، إلغاء وظائف إضافية بموجب المعايير المبينة في الفقرات ٥ و ٨ و ٩ أعلاه وفي الفقرتين ١١ و ١٣ أدناه ؛

١١ - تؤيد توصيات لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية المتعلقة بالمكاتب الصغيرة واللجان الاقليمية والوحدات الاخرى المشار اليها في التوصيات المذكورة ، وتطلب أيضا الى الامين العام أن يبقي نصب عينيه دواعي القلق التي أعربت عنها الدول الاعضاء في اللجنة الخامسة بشأن التخفيضات المقترحة في موظفي الوحدات الصغيرة مثل برنامج الامم المتحدة للبيئة ومركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ؛

١٢ - توافق على التعليقات والملاحظات التي أبدتها اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية في الفقرة ٣٣ من تقريرها(٨) والتي تتعلق بتنظيم ومهام وملاك وحدة الخدمات الادارية والخدمات المشتركة في نيروبي ؛

١٣ - تطلب الى الامين العام أن يظل يأخذ في الاعتبار ، عند مواصلته تنفيذ التوصية ١٥ ، المبادئ التوجيهية التالية :

(أ) ينبغي تنفيذ هذه التوصية بمرونة ، مع ايلاء الاعتبار الواجب لتحليلات عبء العمل في الحالات التي تدعو الى اجراء هذه التحليلات ؛

(ب) ينبغي ألا يكون لتنفيذ هذه التوصية أثر سلبي على البرامج ؛

(ج) ينبغي ألا يكون لتنفيذ هذه التوصية أثر سيء على هيكل الامانة العامة وتكوينها ، وأن تؤخذ في الاعتبار ضرورة كفالة توافر أعلى معايير الكفاءة والمقدرة والنزاهة في الموظفين ، مع ايلاء الاعتبار الواجب للتوزيع الجغرافي ؛

(د) ينبغي أن تنفذ هذه التوصية بطريقة متوازنة ، مع أخذ التوصيات ٤١ و ٤٦ و ٤٧ و ٥٤ في الاعتبار ؛

١٤ - تدعو الامين العام الى مواصلة تنفيذ التوصيات ٤١ و ٤٦ و ٤٧ و ٥٤ وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين في سياق التقرير المشار اليه في الفقرة ١٨ أدناه ؛

---

(٨) A/43/651 .

١٥ - تدعو الامين العام ، فيما يتعلق بالتوصية ١٩ ، الى المضي في إعادة تصنيف الوظيفة على النحو المبين في الفقرة ٧ من تقرير الامين العام(٩) ؛

١٦ - تؤيد توصيات لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية بالنسبة للتوصية ٣٥ المتعلقة بموقع مهام الاتصال بالمنظمات غير الحكومية وبالنسبة للتوصية ٣٩ ؛

١٧ - تدعو الامين العام الى تنفيذ التوصية ٣٧ وفقا لتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثامنة والعشرين كما ترد في الفقرات ٨٣ الى ٨٨ من تقريرها(٣) ، وكذلك التعليقات والملاحظات التي أبدتها اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية كما ترد في الفقرات ٤٠ الى ٦٠ من تقريرها(١٠) ؛

١٨ - تطلب الى الامين العام ، والى لجنة البرنامج والتنسيق ، تقديم تقرير الى الجمعية العامة عن تنفيذ القرار ٣١٣/٤١ وفقا للتوصية ٧١ ، على أن تؤخذ في الاعتبار الآراء التي أُعرب عنها في اللجنة الخامسة ؛

١٩ - تطلب كذلك الى الامين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين تقريرا تحليليا يقيّم فيه أثر تنفيذ القرار ٣١٣/٤١ على المنظمة وعلى أنشطتها ، ككل ، وعن الكيفية التي عزز بها هذا التنفيذ كفاءة أدائها الاداري والمالي .

مشروع القرار الثاني

مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ واستخدام وتشغيل صندوق الطوارئ

إن الجمعية العامة ،

---

(٩) A/C.5/43/1/Rev.1/Add.1 .

(١٠) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والاربعون ، الملحق رقم ١٦ (A/43/16) ، الجزء الثاني .

إذ تشير الى قرارها ٢١٣/٤١ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ والذي قررت فيه ، في جملة أمور ، أن تطلب الى الامين العام أن يقدم مخططا للميزانية البرنامجية لفترة السنتين التالية ، وأن يضمّن الميزانية البرنامجية صندوقا للطوارئ ، وسلّمت بضرورة ايجاد حل شامل لمشكلة جميع النفقات الإضافية بما في ذلك تلك الناجمة عن التضخم وتقلب العملات ،

وإذ تشير أيضا الى قرارها ٢١١/٤٢ المؤرخ في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ الذي قررت فيه أن تنظر في دورتها الثالثة والاربعين في مسألة ايجاد حل شامل لمشكلة جميع النفقات الإضافية بما في ذلك تلك الناجمة عن التضخم وتقلب العملات ،

وقد نظرت في تقرير الامين العام(١١) ، والاجزاء ذات الصلة من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق(١٢) ، وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية(١٣) ،

وإذ تأخذ في اعتبارها الآراء التي أعربت عنها الدول الاعضاء أثناء النظر في هذا البند في دورتيها الثانية والاربعين والثالثة والاربعين ،

١ - تؤكد على أن الميزنة البرنامجية السليمة المتضمنة مستوى أعلى من امكانية التنبؤ بالموارد المطلوبة لا يمكن أن تتحقق تماما حتى يتم إنهاء الازمة المالية الراهنة إنهاء تاما ، وذلك بأن تؤدي الدول الاعضاء انصبتها المقررة بالكامل ودون إبطاء ؛

٢ - تسلم بأن مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة جزء من عملية تحسين كفاءة المنظمة وفعاليتها ؛

---

(١١) A/43/524 .

(١٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والاربعون ، الملحق رقم ١٦ (A/43/16 (Part II)) .

(١٣) A/43/929 .

٣ - تؤكد أن المخطط ، باعتباره جزءا من عملية الميزانية الجديدة المحددة في قرارها ٣١٣/٤١ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ، يمر بفترة تطوير وإن منهجيته تتطلب المزيد من التحسين وإنه ينبغي تطبيق العملية برمتها بمرونة وفقا للقرارين ٣١٣/٤١ ، و ٣١١/٤٢ المؤرخ في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ؛

٤ - تسلم أيضا بانه ينبغي للمخطط أن يوفر مستوى أعلى من امكانية التنبؤ بالموارد المطلوبة لفترة السنتين التالية بينما يكفل كفاية هذه الموارد للوفاء بأهداف المنظمة وبرامجها وأنشطتها ، وفقا للتكليف الصادر عن الهيئات التشريعية ذات الصلة في الامم المتحدة مما يسهل الاتفاق على الميزانية البرنامجية على أوسع نطاق ممكن ؛

٥ - تقرر انه ينبغي للامين العام أن يعد ميزانيته البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ على أساس التقدير الاولي الاجمالي البالغ ٠٠٠ ٠٦٠ ٧٦٧ ١ من دولارات الولايات المتحدة بمعدلات ١٩٨٨ (تعادل ٧٠٠ ٥٢٣ ٩٨٢ ١ من دولارات الولايات المتحدة بمعدلات ١٩٩٠ - ١٩٩١) على النحو المبين في الفقرة ١٦ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ؛

٦ - تقرر أيضا أن ينشأ صندوق الطوارئ للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ على مستوى ٠,٧٥ في المائة من التقدير الاولي بمعدلات ١٩٩٠ - ١٩٩١ المشار اليها أعلاه ، أي ١٥ مليون دولار توزع حسب الاقتضاء وتستخدم وفقا للاغراض والاجراءات الموضحة في مرفقي قراريها ٣١٣/٤١ و ٣١١/٤٢ والانظمة والقواعد ذات الصلة ؛

٧ - تقرر كذلك أن تبقى قيد النظر ، على ضوء تطور الحالة ، مدى ملاءمة وكفاية مستوى صندوق الطوارئ وكذلك طريقة تشغيله أثناء تنفيذ الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ ؛

٨ - تؤكد من جديد ضرورة ايجاد حل شامل وعرض لمشكلة التحكم فيها للتضخم وتقلب العملات من آثار على ميزانية الامم المتحدة ؛

٩ - تلاحظ مع التقدير العمل الذي أنجزته اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية فيما يتعلق بهذه المسألة وملاحظاتها على انشاء احتياطي يغطي الاحتياطات الإضافية الناجمة عن تقلب العملات والتكاليف غير المتعلقة بالموظفين ، والتضخم ، والزيادات المقررة في التكاليف المتعلقة بالموظفين ؛

١٠ - توافق على مفهوم انشاء احتياطي على النحو الوارد في الفقرة ٩ أعلاه ، وتطلب الى الامين العام وضع مجموعة من الاجراءات لتشغيل الاحتياطي تقدم ، من خلال اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين ، وتوافق على أن تتناول أيضا في ذلك الوقت مسألة انشاء مثل هذا الاحتياطي للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١ ؛

١١ - تؤكد أهمية الإشارة في المخطط الى أولويات تعكس اتجاهات عامة ذات طابع قطاعي عريض ، وتؤيد توصيات لجنة البرنامج والتنسيق في هذا الصدد ، وتطلب الى الامين العام أن يقدم في دورتها الرابعة والاربعين ، من خلال لجنة البرنامج والتنسيق ، تقريرا عن جميع جوانب تحديد الاولويات في المخططات المقبلة ؛

١٢ - تطلب الى الامين العام أن يقدم ميزانيته البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ وفقا لهذا القرار وللفقرة ١٠ من القرار ٤٣/___ .

- - - - -